اقتصاد

مشروع ميناء «الفاو الكبير» مهدّد بالتوقف

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

بات مشروع ميناء الفاو الكبير، على مياه الخليج العربي جنوبي العراق، مهدّداً بالتوقف في ظل التهديدات الأمنية التي يتعرض لها. وبعد يوم واحد فقط من توقيع العراق، عقداً بقيمة 2,6 مليار دولار مع شركة «دايو» الكورية الجنوبية، لبناء المرحلة الأولى من ميناء الفاو الكبير، هددت مليشيا مسلحة مرتبطة بإيران بإلغاء العقد، معتبرة أنّه عقد «فاسد»، فيما عبّر مسؤولون عراقيون عن مخاوفهم من تأثير التهديدات على عمل الشركة.

وكثيراً ما تتدخل الأحزاب السياسية، والمليشيات المتنفذة في العراق، بملف الاستثمارات، وتعمل على فرض أجندتها على المشاريع وفقاً لمنطق القوة والتهديد. ووفقاً لمسؤول في وزارة النقل العراقية، التي وقعت العقد مع الشركة الكورية، فإنّ «مسؤولين بالوزارة تلقوا منذ أول أمس، اتهامات كثيرة من عدد من الفصائل المسلحة التي تريد إلغاء العقد»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أن «تلك الفصائل قد تصعد ضغوطها في تهديد المشروع والشركة نفسها». وأوضح أنّ «الشركة الكورية، ألزمت الحكومة في العقد على توفير حماية كاملة لها».

زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي عدّ العقد «جريمة بحق العراق»، وقال في تغريدة له، «إلى الفاسدين الذين مرروا عقد الشركة الكورية (دايو)، سيأتي اليوم الذي تفتضحون به، ويعرفكم الشعب ويحاسبكم على الجريمة الكبرى التي اقترفتموها بحق مستقبله، ولتحقيق منافعكم الخاصة». وأكد: «نحن سنعمل وبكل قوة لإبطال هذه الجريمة الكبرى، التي ارتكبت بحق العراق»، مضيفاً: «نأمل من الشرفاء كافة أن يقفوا معنا ولا يستكينوا».

من جهته، اعتبر النائب عن «تحالف الفتح»، فالح الخزعلي، أن إبعاد الشركة الصينية عن العقد، وإحالته إلى شركة كورية، تم بإرادة أميركية، وقال الخزعلي في تغريدة له: «التعمق في التحقيق بملف انتحار المدير التنفيذي لشركة دايو الكورية، هو الذي يوصلنا لسبب إبعاد الصين وشركاتها عن ميناء الفاو الكبير». وأضاف أنّ «أميركا لا تريد نفوذا اقتصاديا للصين في العراق، لأجل إبعاد حليف استراتيجي للعراق وصوت مدافع عن العراق في مجلس الأمن الدولي».

وخلال الأيام الأخيرة التي سبقت إبرام العقد، هاجمت قوى سياسية كبيرة، المشروع وتقاذفت تهماً بشأن الشركات المتقدمة للاستثمار فيه. وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، قد هدد بالتدخل بـ«طريقته الخاصة» لـ«إبعاد المشروع عن الفساد»، بينما رفض «تحالف الفتح» الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي» أيضاً توقيع العقد مع الشركة الكورية، مهدداً بالتدخل.

ويعدّ مشروع ميناء الفاو الكبير، من أهم المشاريع الاستراتيجية للعراق، ومن المفترض أن يكون من أكبر موانئ الخليج العربي، إذ يربط الشرق بأوروبا عبر العراق وتركيا وسورية عبر ما يسمى بالقناة الجافة. ومن المتوقع أن يوفر المشروع آلاف الوظائف في العراق، فضلاً عن مردود اقتصادي كبير للبلد الذي يعاني أزمة مالية خطيرة.

(Getty)

«إيرباص» منزعجة من الرسوم الأميركية

حذّرت شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات أمس الخميس، من «عدم جدوى» قرار اتّخذته واشنطن أول من أمس، بتوسيع نطاق الرسوم الجمركية في إطار نزاع طويل الأمد بين الصانع الأوروبي وبوينغ، واعتبرت أنه يعكس نية «تصعيدية» تتطلّب رداً أوروبياً. واعتبرت إيرباص في بيان حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه أن «توسيع نطاق الرسوم الجمركية لتشمل مكوّنات الطائرات المصنّعة في الولايات المتحدة بيد عمال أميركيين غير مجدٍ على كل الصعد». وتابع البيان بأن «إيرباص تأسف لقرار الممثل التجاري الأميركي تصعيد هذا النزاع باتخاذ تدبير يضرّ كذلك بالصناعة التحويلية وبالعمال وبالمستهلكين الأميركيين». وقبل ثلاثة أسابيع من انتهاء ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أعلنت إدارته ليل الأربعاء - الخميس أنها تعتزم فرض رسوم جمركية على سلع فرنسية وألمانية إضافية.

مصر: مد التصالح في مخالفات البناء 3 أشهر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وافق مجلس الوزراء المصري، أمس، على مد فترة التصالح في بعض مخالفات البناء لمدة ثلاثة أشهر جديدة، تنتهي في 31 مارس/ آذار المقبل، وذلك بصورة نهائية في ضوء أحكام قانون التصالح، ولائحته التنفيذية، مع رفع قيمة جدية التصالح من 25% إلى 30% في حالة السداد في شهر يناير/ كانون الثاني، وإلى 35% في شهر فبراير/ شباط، وإلى 40% في شهر مارس/ آذار. وجاء قرار مد فترة سداد مبلغ «جدية التصالح» في مخالفات البناء، والذي ارتفع من 25% إلى 40%، في ظل عزوف المواطنين عن تقديم طلبات التصالح، جراء الرفض الشعبي لأحكام القانون الذي أقره مجلس النواب نهاية العام الماضي، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تخفيض قيم التصالح في غالبية المحافظات بنسب تراوح بين 10 و70%.

ولم تفلح تسهيلات الحكومة المصرية في تحفيز المواطنين على التصالح في مخالفات البناء، ومنها تخفيض المقابل المادي للتصالح بواقع 25% في حالة سداد قيمة التصالح بالكامل، ومنح مقدمي الطلبات مهلة 60 يوماً لاستكمال واستيفاء المستندات اللازمة، فضلاً عن تخفيض مقدم جدية التصالح في المناطق التي تتميز بالموقع الجغرافي المميز، ولا يستطيع أفرادها دفع المبلغ المالي المطلوب. ويستهدف نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي من وراء تعديل قانون التصالح تحصيل مليارات الجنيهات من المواطنين، لتخفيف حدة العجز المتفاقم في الموازنة العامة للدولة، على الرغم من معاناتهم في الأصل من أزمات معيشية طاحنة، ارتفعت وتيرتها منذ تسجيل أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في البلاد.

وكانت العديد من القرى والمناطق الريفية في مصر، قد شهدت مظاهرات معارضة للسيسي في سبتمبر/ أيلول الماضي، على خلفية قرار وقف تراخيص البناء لمدة ستة أشهر، الذي مثل سبباً رئيسياً للغضب الشعبي المتصاعد في عدد من المناطق الريفية بمحافظة الجيزة، بوصفها تضم أكثر من 650 مصنعاً لإنتاج الطوب، توقفت النسبة العظمى منها عن العمل بسبب وقف الإنشاءات.

وفرض قانون التصالح غرامات باهظة على أصحاب العقارات المخالفة لاشتراطات البناء، تفوق قدرات الغالبية العظمى من سكان تلك العقارات، ما تسبب في حالة من الغضب المكتوم لدى المصريين، في ظل إصرار الحكومة على تفعيل القانون في خضم أزمة جائحة كورونا.

لقطات

انكماش الاقتصاد الأردني

أظهرت بيانات دائرة الاحصاءات العامة الأردنية (حكومية) أمس، انكماش الاقتصاد الأردني في الربع الثالث من العام الحالي 2,2 بالمئة مقارنة مع انكماش 3,6 بالمئة في الربع الذي سبقه ونمو 1,9 بالمئة في نفس الفترة من العام الماضي. ويتوقع البنك الدولي أن

ينكمش الاقتصاد الأردني في العام الحالي بنحو 3,5 بالمئة. وعانت مختلف القطاعات الاقتصادية من أوضاع صعبة في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا.

ارتفاع العجز التجاري التركي

أظهرت بيانات من معهد الإحصاء التركي أمس الخميس، أن العجز التجاري الخارجي للبلاد قفز على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 5,033 مليارات دولار وفقا لنظام التجارة العام. وقال المعهد إن صادرات تركيا انخفضت 0,9 بالمئة وارتفعت الواردات 15,9 بالمئة مقارنة مع نوفمبر/ تشرين الثاني 2019. وفي الأحد عشر شهرا الأولى من العام، زاد العجز التجاري 82,5 بالمئة إلى 45,344 مليار دولار.

ارتفاع سعر البيع الرسمي للخام العماني

أفادت حسابات أجرتها رويترز من واقع بيانات بورصة دبي للطاقة أمس، أن سعر البيع الرسمي للخام العماني في فبراير/ شباط المقبل سيرتفع 6,17 دولارات للبرميل، إلى 50 دولارا للبرميل. سعر البيع الرسمي لشحنات فبراير/ شباط من الخام العماني هو متوسط سعر التسوية اليومي للخام على مدى ديسمبر كانون الأول لعقد شهر أقرب استحقاق. وتشير الحسابات إلى أن سعر البيع الرسمي لخام دبي، محدد بخصم 0,25 دولار للبرميل عن سعر الخام العماني، سيبلغ 49,75 دولارا للبرميل في فبراير/ شباط.

توريد اللقاح الروسي إلى الجزائر

قال صندوق الثروة السيادية الروسي (أر دي.آي.إف) أمس الخميس، إن روسيا وقعت عقدا مع الجزائر لتوريد لقاح (سبوتنيك في) المضاد لفيروس كورونا. ولم يوضح الصندوق في بيانه عدد الجرعات التي تم الاتفاق على توريدها.

مرسوم يرفع الحد الأدنى للأجر في البرازيل

وقع الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو، على مرسوم في وقت لاحق يرفع الحد الأدنى للأجر في البلاد 5,26 في المئة إلى 1100 ريال (211,80 دولار) في الشهر بدءا من أول يناير/ كانون الثاني وقال بولسونارو على تويتر إنه سيغير الحد الأدنى للأجر عبر مرسوم مؤقت يحتاج إلى موافقة الكونغرس من أجل سريان دائم. (الدولار= 5,1937 ريال برازيلي).

اليمن

انفجار عدن يعرقل خطة إنقاذ الاقتصاد اليمني

سادت مخاوف من أن يؤدي انفجار مطار عدن إلى تعطيل خطة إنقاذ الاقتصاد اليمني للحكومة الجديدة، في ظل الشلل الذي أصاب الطيران والحركة التجارية

عدن ـ **محمد راجح**

الانفجار المدوي الذي هز مطار عدن أثناء وصول الحكومة الجديدة بكامل قوامها، أدى إلى تداعيات اقتصادية سلبية عديدة تزيد من صعوبة مهامها، حيث أصيبت حركة الطيران والتجارة بالشلل.

ورافق الانفجار حالة من الاضطراب عمت الأسواق اليمنية خصوصاً في عدن العاصمة المؤقتة للحكومة، وأصاب شلل جزئي الحركة التجارية مع إغلاق بعض المحال وصعوبة التنقل بين مناطق المدينة مع فرض طوق أمني واسع في مختلف أرجائها خصوصاً في الطرق المؤدية إلى المطار.

كما توقف تحسن صرف العملة الوطنية التي تراجعت إلى نحو 655 ريالاً للدولار ومرشحة لمزيد من الهبوط بعد أن كانت العملة اليمنية وصلت إلى أقل من 640 ريالاً مقابل العملة الأميركية خلال اليومين الماضيين.

وتسبب الانفجار الذي هز مطار عدن أول من يوم أمس في توقف حركة الطيران في المطار الوحيد الذي يعمل في اليمن منذ بداية الحرب إلى جانب مطار سيئون في حضرموت مع توقف مطار صنعاء وبقية المطارات في مختلف المدن اليمنية.

وحسب مصادر ملاحية تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن توقف الخطوط الجوية اليمنية في استخدام مطار عدن سيستمر كذلك حيث تم إلغاء نحو خمس رحلات من مطار عدن وإليه، إضافة إلى احتمال استمرار هذا الوضع خلال الأيام القادمة نظراً لما أحدثه الانفجار من أضرار جسيمة في المطار لا تسمح باستخدامه من قبل الخطوط اليمنية.

في السياق، أكد رئيس غرفة عدن التجارية والصناعية، أبوبكر باعبيد، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن انفجار مطار عدن، يجب أن يكون مرحلة فاصلة للقادم، إذ لا يمكن أن تستمر الأمور والأوضاع الأمنية وعدم المبالاة إلى هذا الحد، وأهم قرار لهذا هو محاسبة المقصرين. وبخصوص أجندة الحكومة الجديدة في التعامل مع الملفات الاقتصادية، أشار رئيس غرفة عدن التجارية والصناعية إلى ضرورة أن يكون لديهم خيار واحد فقط وهو انتشال ما حصل في السابق من فشل إلى حلول جدية واستراتيجية يلمسها التاجر والمواطن في أسرع وقت، وأي تأخير في اتخاذ القرارات الصائبة سيزيد من تعميق المشاكل والأزمات. وبأي تشكيل الحكومة الجديدة بعد نحو عام على توقيع اتفاق الرياض بين المكونات السياسية المنضوية في إطار الشرعية في اليمن والتي خاضت صراعاً واسعاً على كل المستويات مع وصولها إلى مواجهات عسكرية تركزت في مناطق بمحافظة أبين جنوب اليمن، وسط تدهور اقتصادي شديد رافق هذا الصراع وانهيار للعملة الوطنية وترد للأوضاع المعيشية وشلل تام أصاب المرافق الخدمية العامة.

وعبر مواطنون وخبراء عن صدمتهم من الانفجار الذي حدث في مطار عدن وقت وصول الحكومة الجديدة، التي قدمت إلى عدن لممارسة عملها بعد أكثر من عام من المداولات لتشكيلها.

المواطن أكرم محفوظ من سكان مدينة عدن عبر عن إحباطه الشديد من الانفجار الذي حصل بعد أن رافق تشكيل الحكومة الجديدة ملامح انفراجة للأزمة السياسية القائمة أعطت تفاؤلاً للمواطنين وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، بإمكانية أن يكون هناك توجهات لحل مشاكلهم وأزماتهم المعيشية المتلاحقة.

وتواجه الحكومة الجديدة عديد الصعوبات والمعوقات لتحقيق أهدافها وخططها الاقتصادية، إذ إن المناطق الخاضعة لنفوذ الحكومة لا تمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد اليمني، بل إن ما يقرب من 80% من النشاط الاقتصادي قد يكون خارج إطار نفوذها، وما تتم إدارته من أنشطة اقتصادية تحت سيطرتها لا يتجاوز نسبة 25%.

من جانبه، قال الباحث الاقتصادي، منير القواس، إن انفجار مطار عدن سيكون له تداعيات وخيمة على كافة المستويات الاقتصادية، إذ تسبب في إيقاف المكاسب التي كان يحققها الريال اليمني منذ تشكيل الحكومة الجديدة وفرض مزيد من الأعباء على الحكومة التي عليها أن تدرك أن عملها لن يكون سهلاً على الإطلاق.

وأضاف لـ«العربي الجديد»، أن هذا الانفجار أصاب الحركة الملاحية الجوية المحدودة بالشلل التام وخلق حالة من الهلع في الأوساط الاقتصادية والتجارية والمصرفية، وعمل على إبقاء الحالة التي كانت سائدة والمتمثلة في الأزمات المعيشية والاقتصادية واضطراب الأسواق وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

الانفجار أدى إلى تعطيل حركة الطيران (صالح العبيدي/فرانس برس)

90

أعلنت الحكومة اليمنية، منتصف ديسمبر/كانون الأول الماضي، عن تكبد الاقتصاد الوطني خسائر جسيمة قدرتها بنحو 90 مليار دولار، خلال الفترة من 2014 إلى 2020.

اسواق

حصاد ضعيف لبورصة تونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم تسلم بورصة تونس للأسواق المالية من تداعيات أزمة كورونا عام 2020، حيث أقفلت السوق المالية السنة بتراجع بنحو 4 بالمائة في نشاطها، مكتفية بتداول 1,4 مليار دينار (الدولار = 2,71 دينار) على مدى سنة كاملة.

وعاشت بورصة تونس سنة 2020 على وقع التأثيرات الكبيرة للجائحة الصحية ومخلفات الحجز الصحي الشامل، مسجلة في شهر مارس/آذار الماضي أسواء نتيجة لها منذ عشر سنوات، بتراجع نشاطها بـ9,59 بالمائة مع نهاية الربع الأول من السنة، قبل أن تستعيد التداول نسقه العادي نسبياً بداية من الربع الثاني من العام وتختم السنة بإدراج جديد لشركة مغربية الناشطة في مجال التامينات، وذلك عقب 24 شهرا من التوقف التام للإدراجات الجديدة.

وقال المدير العام لبورصة تونس للأوراق المالية، بلال سحنون، إن السوق المالية لم تكن بمنأى عن أزمة كورونا، على غرار كافة البورصات العالمية، غير أنها كانت أقل تأثرا من البورصات المالية في حجم بورصة تونس واقتصاديات الدول المشابهة لتونس، ولا سيما منها الأردن والمغرب اللتين أنهيتا السنة بتراجع بورصتهما في حدود 7 و8 بالمائة.

وأكد سحنون، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن حجم التداول في السوق المالية على مدار السنة لم يتجاوز 1,4 مليار دينار، واصفا التداول بالضعيف ولا يساعد على جذب المستثمرين وصناديق الاستثمار.

وأفاد سحنون بأن بورصة تونس مطالبة بالعمل على مضاعفة حجم التداول في السنوات القادمة، والارتقاء بنسبة التداول إلى 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، على غرار بورصات الأسواق الناشئة.

واعتبر سحنون أن زيادة حجم التداول في بورصة الأوراق المالية يتوقف على قرار سياسي بإدراج الشركات الحكومية التي ستكون قاطرة لتطوير نشاط السوق المالية وزيادة إشعاع البورصة وقدرتها على جذب المستثمرين، مشيرا إلى أن الحكومة لا تفكر في الوقت الحالي في إصلاح الوضعية المالية للشركات الحكومية وتهيئتها لدخول البورصة.

وحول إمكانية زيادة الإدراجات عام 2021، قال سحنون إنه لا توجد برامج لإدراج شركات جديدة في السوق المالية في السنة الجديدة، مشيرا إلى أن البورصة تعمل حاليا على زيادة فاعلية السوق البديلة بتكثيف إدراجات الشركات المتوسطة والصغرى بعد إصدار القوانين الخاصة بهذا الصنف. وكانت بورصة تونس للأوراق المالية تنتظر إدراج 3 أو 4 شركات، عام 2020 في قطاعات التامين والنسيج والبعث العقاري، قبل أن تغيّر كورونا مجرى الأحداث الاقتصادية لتنهي البورصة العام بإدراج شركة واحدة.

ورجّح الخبير في البورصة طلال عباد، أن يزيد عدد الشركات المنسحبة من السوق المالية العام القادم، مؤكدا في تصريح لـ«العربي الجديد» سحب شركتين لأسهمهما من البورصة عام 2020. وأضاف عباد أن 4 شركات أخرى ستسحب اسهمها في العام الجديد، من بينها شركتان باشرتا فعلا إجراءات مغادرة البورصة، ومن بينها شركة تنشط في قطاع الإيجار المالي. وأشار الخبير في البورصة إلى أن سنة 2020 كانت صعبة على السوق المالية، غير أن حجم التداول سجل زيادة بنسبة 6 بالمائة ليرتفع إلى 1,4 مليار دينار، مقابل 1,3 مليار دينار نهاية عام 2019.

وبداية عام 2020، كانت بورصة تونس تضم 81 شركة مدرجة، 69 منها في السوق الرئيسية، و13 في السوق الثانوية أو البديلة لتنهي السنة بـ79 شركة مدرجة، مع توقعات بنزول عدد المؤسسات المدرجة إلى 75 في العام الجديد. وخلال عامي 2018 و2019، لم تشهد بورصة تونس للأوراق المالية أي عمليات إدراج جديدة، قبل أن تنهي السنة الحالية بإدراج مؤسسة مغربية للتأمينات التي شهدت أسهمها في أول حصة تداول الجمعة الماضية طلبا كبيرا فاق 7 مرات النسب المتوقعة.

انسحاب شركات من البورصة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

أخبار العرب

محكمة بحرينية تدين متهمين بغسل أموال

أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية، أمس، أحكاما حضورية اعتبارية بالإدانة في ثلاث قضايا، خاصة بغسل الأموال والمتهم فيها بنك المستقبل (محلي)، وخمسة من مسؤوليه بالاشتراك مع عدد من البنوك الإيرانية. وحسب ما نقلت وكالة أنباء البحرين «بنا»، فإن المحكمة قضت في كل قضية بإدانة المتهمين جميعا، ومعاقبة مسؤولي بنك المستقبل بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهم مبلغ مليون دينار (2,66 مليون دولار). وذكرت الوكالة أنه تم تغريم البنوك الإيرانية المتورطة مبلغ مليون دينار (2,66 مليون دولار) لكل منها، مع مصادرة مبالغ التحويلات المالية موضوع الجريمة. وأفادت بأن إجمالي الغرامات المحكوم بها بلغ 24 مليون دينار (64 مليون دولار)، فضلاً عن مصادرة مبالغ التحويلات بمقدار 43 مليون دولار. وأوردت الوكالة أن التحقيقات ما زالت مستمرة في شأن بقية الوقائع التي تضمنت قيام عدد من البنوك الإيرانية باستغلال بنك المستقبل في تنفيذ المعاملات الدولية.

رواتب أسرى فلسطين المحررين تصل إلى محطتها الأخيرة

صرفت الحكومة الفلسطينية، الثلاثاء الماضي، ثلاثة رواتب للأسرى المحررين عن شهور ديسمبر/ كانون الأول ويناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط المقبل في خطوة مفاجئة. وانتهت أمس مهلة حددتها إسرائيل، تقضي بوقف تعامل البنوك العاملة في السوق المحلية، مع الأسرى المحررين مصرفياً، وأولها غلق حساباتهم المصرفية نهائياً. ويبدو أن الحكومة الفلسطينية تشتري الوقت، لحين الانتهاء، من تجهيز البنك الحكومي الذي سرّعت تنفيذه مؤخراً، والذي ستكون إحدى وظائفه صرف مستحقات الأسرى وذوي الشهداء بعيدا عن البنوك. تعود الخطوة العملية الأولى لأزمة رواتب الأسرى والمحررين وذوي الشهداء، إلى فبراير/ شباط 2019، عندما اقتطعت إسرائيل 542 مليون شيكل (166 مليون دولار) من أموال المقاصة الفلسطينية، تمثل مخصصاتهم عن فترة عام.

تقارير عربية

مال وناس

الجزائريون يستقبلون 2021 بأزمات معيشية متصاعدة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يستقبل الجزائريون عام 2021، وكلهم خوف وقلق من تدهور الوضعية المعيشية والاجتماعية في البلاد، جراء انكماش الاقتصاد وموجات الغلاء المتتالية. وتعقدت الأوضاع أكثر مع تواصل إجراء الغلق جراء تفشي وباء كورونا، الذي زاد من هموم الطبقة الهشة، بارتفاع عدد الفاقدين لمناصب عملهم منذ دخول فيروس «كوفيد 19» الجزائر، شهر مارس/آذار 2020. كما أنهى الدينار الجزائري عام 2020 بتسجيل تراجع تاريخي أمام العملات الأجنبية، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أسعار السلع التي شهدت ارتفاعات كبيرة خلال الفترة الأخيرة.

تهاوي الدينار

تحتوي جيوب المواطنين في البلاد مع بداية 2021 بلهيب أسعار مختلف المواد الاستهلاكية والغذائية، ليضاف عبء آخر على الجزائريين المنهكين بتهاوي سعر صرف الدينار، المنتظر أن يتواصل سنة 2021 بوتيرة متسارعة.

ومع كل تهاوٍ للدينار وارتفاع للأسعار، يتجدد السجال حول القدرة الشرائية للجزائريين، فمنذ بداية أزمة النفط، منتصف 2014، تعرضت جيوب المواطنين للعديد من الامتحانات والضغوط، عبر ارتفاع الضرائب وأسعار الطاقة والمواد واسعة الاستهلاك.

وكان الدينار الجزائري قد أنهى سنة 2020 بتسجيل تراجع تاريخي أمام العملات الأجنبية، مواصلا بذلك انزلاقه إلى أدنى مستوى في 9 أشهر. وسجل سعر الصرف في التعاملات الرسمية الثلاثاء 29 ديسمبر/ كانون الأول، 166 ديناراً مقابل اليورو الواحد، و182 دينارا للجنيه الإسترليني الواحد، و137 دينارا للدولار الواحد، في تراجع هو الأكبر في تاريخ العملة الجزائرية.

وقبل 3 أسابيع، سجّل سعر العملة الأوروبية، اليورو، في البنك المركزي الجزائري، 155,75 ديناراً لليورو الواحد للشراء، و173 ديناراً للجنيه الإسترليني. أما الدولار فسجل 129,2 ديناراً للشراء. وقبلها، خسرت العملة الجزائرية أكثر من 4 دنانير أمام الدولار، مطلع إبريل/ نيسان الماضي، مع بداية الأزمة الصحية، إذ بلغ سعر الصرف 127,02 ديناراً للدولار الواحد، بعدما كان عند 123 ديناراً، مطلع مارس/ آذار الماضي، كذلك قفز اليورو من 135 ديناراً خلال مارس/آذار الماضي إلى 137 ديناراً في إبريل/ نيسان المنصرم. وترجع خسارة الدينار لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية، إلى تبني البنك المركزي سياسة تعويم الدينار، عند الضرورة، إذ سبق أن فقد الدينار جزءاً كبيراً من قيمته خلال العام الماضي، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات.

انكماش الاقتصاد يفاقم البطالة إلى مستويات قياسية

موجات الغلاء

وانعكست هذه التراجعات في أسعار الدينار سلباً على أوضاع المواطنين المعيشية، حيث شهدت أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، وخاصة الغذائية منها، ارتفاعات كبيرة، أثرت مباشرة على السلوك الإنفاقي والاستهلاكي للمواطن، بدافع المخاوف من ارتفاع الأسعار.

وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، إن «ما كان يشتريه المواطن الجزائري مقابل 400 دينار سنة 2013 أصبح يشتريه بـ1000 دينار اليوم، وبالتالي فإن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري فقدت قرابة 60 في المائة، من قوتها في 5 سنوات، وهو أمر خطير إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الحكومة لم تقم باتخاذ إجراءات مقابلة، كرفع الرواتب أو زيادة الدعم لأسعار المواد واسعة الاستهلاك».

ويضيف الخبير الجزائري في حديث مع «العربي الجديد»، أن «جيوب المواطنين ستكون أمام اختبار جديد سنة 2021، مع بدء تداعيات تعويم الدينار، وأبرزها التضخم الذي سيدفع المركزي الجزائري للتدخل مجدداً وخفض قيمة العملة».

انكماش الاقتصاد

زاد امتداد الأزمة المالية في الجزائر للسنة الخامسة، من انكماش الاقتصاد، بفعل تراجع مداخيل البلاد من بيع النفط إلى أكثر من الثلثين، ودخول فيروس كورونا على خط الأزمة، ما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع وتجميد عمليات التوظيف في القطاعين العمومي والخاص، وهو وضع ألقى بظلاله على البطالة في البلاد، التي باتت تتفاقم يوماً بعد يوم.

كما كشفت الحكومة عن عجز تاريخي في موازنتها العامة فاق 22 مليار دولار، ومنذ الأزمة النفطية عام 2014، راوح عجز الموازنة العامة للجزائر بين 13 و17 مليار دولار. بينما توقعت الحكومة إيرادات بنحو 43,31 مليار دولار في 2021، ونفقات بقيمة 65,95 مليار دولار، ما يدفع العجز للوصول إلى 22,6 مليار دولار، بما يعادل 13,57% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تقتصر الضغوط المالية على تسجيل عجز في الموازنة التي صادق عليها البرلمان نهاية الشهر قبل الماضي، وإنما تتوقع الحكومة تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى أقل من 46,8 مليار دولار، من 56 ملياراً حالياً، تغطي 16,2 شهراً من الواردات.

وأصبحت مخلفات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري تهدد قوت الملايين من الجزائريين، حيث قالت وزارة العمل والتشغيل الجزائرية في تقرير، حصل «العربي الجديد» على نسخة منه، إنه جرى إحصاء 200 ألف عامل من دون مداخيل مالية في الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى نهاية آب/أغسطس 2020، و50 ألفاً فقدوا عملهم نهائياً، و180 ألف عامل شهدت رواتبهم تأخراً بين شهرين وثلاثة أشهر، وهي أرقام تؤكد مصادر حكومية تضاعفها مرتين عند نهاية سنة 2020. ولم تنشر الحكومة الجزائرية الأرقام الدورية المتعلقة بتطور البطالة، طيلة سنة 2020، حيث تعود آخر الأرقام إلى نهاية 2019، حيث بلغت نسبتها 12,5%، بما يعادل 2,5 مليون شخص، وفق الديوان الجزائري للإحصائيات.

ارتفاع قياسي للبطالة

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي (هيئة حكومية) قد توقع، في دراسة له في يوليو/تموز2020، أن تتجه الدولة نحو تسجيل نسب غير مسبوقة للبطالة تتراوح بين 17 و20%. وفي السياق، يقول الخبير الاقتصادي ومستشار الحكومة عبد الرحمان ميتول لـ «العربي الجديد» إن «أرقام البطالة في الجزائر دائما تكون سياسية أكثر منها واقعية، كما أن طريقة احتسابها من طرف ديوان الإحصائيات يشوبها الكثير من نقاط الظل المبهمة، فمثلا يعتبر الديوان «غير بطال» كل شخص اشتغل ولو ليوم واحدٍ في السنة، أي أن المعلومات غير دقيقة».

أسعار السلع ما زالت مرتفعة رغم الإجراءات الحكومية (محمد حمود/Getty)

مال وسياسة

حققت الأسهم الأميركية ارتفاعات قياسية خلال عام 2020 رغم جائحة كورونا ومعاناة الاقتصاد الأميركي من الركود وارتفاع البطالة، مستفيدة في ذلك من سياسة التيسير الكمي التي نفذها مصرف الاحتياط الفدرالي وضخ بموجبها تريليونات الدولارات في السوق

الأسهم الأميركية في 2020

وول ستريت تحقق ارتفاعات متجاهلة خسارة ترامب

واشنطن ـ **شريف عثمان**

في الوقت الذي فرض فيه فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) كلمته، واعتبره البعض القوة العظمى الوحيدة حالياً، بعد أن أصاب نحو 83 مليون شخص حول العالم، وحصد أرواح أكثر من 1,8 مليون منهم، استطاعت سوق الأسهم الأميركية، من دون كل أسواق العالم، أن تتجاوز تبعات الجائحة، لتحقق مستويات قياسية واحداً تلو الآخر، ولتصل المكاسب الفردية لبعضها خلال العام المنتهي 2020 إلى مستويات لم يكن يتخيلها أحد قبل ظهور الفيروس. وبعد أن شهدت الأسواق انهياراً سريعاً خلال شهر مارس/ آذار الماضي، في أعقاب التأكد من انتشار الفيروس في الولايات المتحدة، وتوقع الجهات الطبية الرسمية إصابة الملايين به، وفقدان مئات الآلاف منهم حياتهم لأسباب مرتبطة بالإصابة به، ساهمت تريليونات الدولارات التي قام بنك الاحتياط الفيدرالي ووزارة الخزانة بضخها في الأسواق في إعادة مؤشرات الأسهم الأميركية إلى المنطقة الخضراء، بقيادة أسهم التكنولوجيا التي فرضت نفسها مع أوامر الإغلاق الكبير والتوسع في العمل والتعليم عن بعد.

وبينما أوقفت مجموعة البانز للخدمات المالية، بذراع إدارة الأصول التابعة لها والأكبر في العالم، والمعروفة باسم «بيمكو»، عمليات بعض الصناديق التي تديرها، وحذر كبير مستشاريها الاقتصادي المصري الأميركي الشهير محمد العريان من انهيارات غير مسبوقة في أسواق الأسهم الأميركية، وتوقع المستثمر المخضرم والرئيس التنفيذي لإمبراطورية بيركشاير هاثاواي وارين بافيت، أن تستمر أسواق الأسهم في الانخفاض حتى منتصف العام التالي 2021، سجلت مؤشرات الأسهم الأميركية ارتفاعات كبيرة من أدنى مستوى وصلت إليه عند تعرّضها لأكبر ضربة من الفيروس المنتشر بالبلاد في الثالث والعشرين من شهر مارس/آذار.

وبعد ذلك اليوم، وخلال تسعة أشهر وأسبوع، وقبل تعاملات آخر أيام العام، ارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 64%، وحقق مؤشر «إس آند بي» الأشمل مكاسب تقدر بنسبة 67%، بينما قفز مؤشر ناسداك، الذي تسيطر عليه أسهم التكنولوجيا، بنسبة 88%. وعلى الرغم من تلك النتائج المبهرة، تقزمت تلك المكاسب أمام ما حققته بعض الأسهم الفردية، وكان أشهرها بالطبع سهم شركة تسلا لتصنيع السيارات الكهربائية، الذي ارتفع بنسبة تتجاوز 700%، وسهم دوكيوسايين التي تسهل التوقيع الإلكتروني الذي ارتفع بنسبة 172%، وسهم شركة آبل عملاق تصنيع الحواسب الآلية والهواتف الذكية الذي حقق مكاسب تتجاوز 137%، وسهم زووم التي تسهل الاجتماعات من خلال خاصية الفيديو كونفرانس الذي قفز بنسبة 120%. خلال نفس الفترة من عام الجائحة! وآثار المراثون الرائع الذي قطعته الأسهم الأميركية دهشة الكثير من المحللين بسبب انفصاله عن الاقتصاد الحقيقي، الذي مازال حتى هذه اللحظة يعاني من التباطؤ، وبحرم ما يقرب من 15 مليون أميركي من الوظيفة، ويفرض على الآف الشركات الصغيرة والمتوسطة معاناة كبيرة، أجبرت بعضها على التوقف عن العمل وإشهار الإفلاس خلال الشهور القليلة الماضية. لكن التحولات التي شهدها الاقتصاد منذ بداية الأزمة باتجاه شركات التكنولوجيا، وظهور أنواع جديدة من الخدمات والوظائف المرتبطة بها، كما التوسع في توفير الأمصال التي تساعد على الوقاية من الفيروس القاتل، تكاتفت جميعها لتساهم في تسجيل مستويات قياسية لمؤشرات الأسهم، حتى الأسبوع الأخير من العام.

وفي حين أشار بنك «جي بي مورغان»، أكبر بنك أميركي، إلى أن عام الجائحة شهد إضافة أكثر من عشرة ملايين حساب جديد لشراء الأسهم الأميركية، استحوذ تطبيق روبن هود الشهير على ما يقرب من ثلثيها وحده، أكد مايكل أرون، مسؤول استراتيجيات الاستثمار لدى شركة ستيت ستريت للاستشارات العالمية، أن «أهم ما كشفته الجائحة هو أن أسواق الأسهم لديها آلية تجعلها تتحرك وفقاً للرؤى المستقبلية، الأمر يتعلق بالتوقعات المرتبطة بتطور الأوضاع الحالية، وهو ما كان موجوداً دائماً في العقل الباطن للمستثمرين».

وأرجع البعض الفضل للبنك الفيدرالي ورئيسه جيرومي باول، الذي شمر عن سواعده وأعلن استعداده لمساعدة الشركات والأفراد داخل أميركا، كما البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى حول العالم، باستثناء روسيا والصين بالطبع، من خلال مضاعفة قيمة ميزانيته، وشراء سندات الخزانة والشركات فيما عرف بسياسة التيسير الكمي، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الفائدة إلى مستويات صفرية وطباعة البنكنوت عند اللزوم. ويقول سام ستوفل، مسؤول الاستثمار بشركة CFRA، إحدى أكبر شركات أبحاث الاستثمار المستقلة في العالم، «كل شيء حدث بسرعة كبيرة، فقد هوينا من القمة إلى القاع في ثلاثة وثلاثين يوماً فقط، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف السرعة التي انهارت بها سوق الأسهم الأميركية في عام 1987. شهد التاسع عشر من فبراير/شباط أعلى مستوى لمؤشرات الأسهم، ثم خسرت السوق 34% خلال 33 يوماً، ليقول البنك الفيدرالي وقتها إنه سيقوم بعمل كل ما ينبغي عمله، ولترفض السوق معاندة البنك الفيدرالي، ليتم محو خسائر المؤشرات في الثامن عشر من أغسطس/آب، وهو ما جعله أسرع انتعاش في التاريخ، وليتم بعدها تسجيل أكثر من 19 مستوى قياسياً جديداً».

وتجاهلت الأسهم الأميركية تهديدات الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، الذي حذر في أكثر من مناسبة من انهيار سوق الأسهم في حالة خسارته للانتخابات، ليتوالى تسجيل المستويات القياسية بعد الإعلان عن فوز المرشح الديمقراطي جوزيف بايدن، ولتؤكد أسواق الأسهم أنها أسرع في أغلب الأحوال من الاقتصاد الحقيقي.

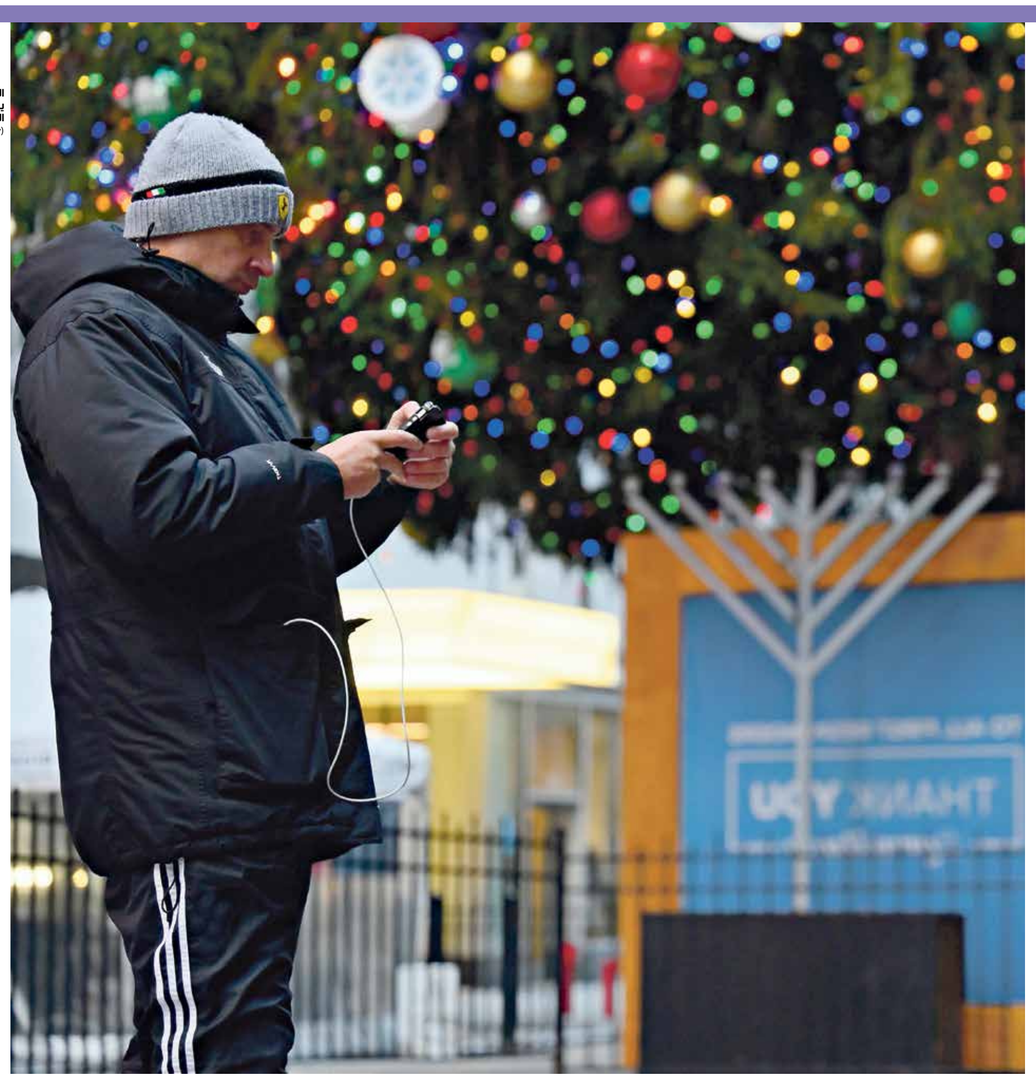

المستثمرون يحدقون لمعلومات السياسات النقدية (Getty)

تراجع الدولار

تراجع الدولار أمام العملات الرئيسية هامشيا خلال تعاملات أمس، كما انه يتداول عند أدنى مستوى منذ أكثر من عامين ونصف أمام اليورو، وسط متابعة التطورات الاقتصادية ومستجدات جائحة «كورونا». وعلى صعيد التداولات، استقرت العملة الأميركية أمام اليورو عند 1,2303 دولار، كما استقرت أمام العملة اليابانية عند 103,12 ينات، فيما تراجعت أمام الجنيه الاسترليني بنسبة 0,3% مسجلة 1,3667 دولار. واستقر الدولار أمام العملة السويسرية عند 0,8805 فرنك.

أسهم بعض الشركات حققت ارتفاعات تفوق 100% خلال العام

عام عصيب على الاقتصاد الروسي والروبل

عانى الاقتصاد الروسي خلال العام المنتهي 2020 من تهاوي أسعار النفط وجائحة كورونا، مما زاد من متاعب الاقتصاد الروسي والعملة الروسية الروبل

موسكو ـ **رامي القليوبي**

عاملان رئيسيان ألقيا بظلالهما على المشهد الاقتصادي الروسي في العام المنتهي 2020، وهما تهاوي أسعار النفط وجائحة كورونا، مما زاد من متاعب الاقتصاد الروسي والعملة الروسية الروبل. وبحسب تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، فإن الناتج المحلي الإجمالي الروسي قد يتراجع بنسبة 3,8 في المائة هذا العام، بينما سجل سعر صرف الروبل تراجعا من نحو 62 روبلا للدولار الواحد مطلع العام إلى نحو 74,5 روبلا بحلول نهايته، متجاوزا عتبة الـ80 روبلا في بعض الأوقات.

وفي هذا الإطار، يعتبر كبير المحللين بمجموعة «تيلي تريد» للتداول، مارك غويخمان، أن الروبل الروسي أظهر نفسه في عام 2020 على طبيعته كـ«ممثل لمجموعة الأصول عالية المخاطر والعملات النفطية». ويقول غويخمان في تعليقات لـ«العربي الجديد»: «تأثر الروبل، شأنه في ذلك شأن غيره من الأصول بالعوامل الخارجية العامة مثل قبول المخاطر والهروب منها، وهي كانت متعلقة بالدرجة الأولى، طبعا، بتطورات جائحة كورونا وإجراءات مواجهتها». وأضاف غويخمان: «أدت هذه الظروف إلى انهيار أسواق الأسهم والمواد الخام. وكان هناك دور لانسحاب روسيا من صفقة «أوبك+» في مارس/آذار الماضي، مما أدى إلى نشوب «حروب نفطية» وانهيار سعر نفط برنت إلى ما دون 16 دولارا للبرميل».

وحول العوامل التي أدت إلى تحسن أداء الروبل الروسي في الأشهر التالية، يضيف: «واصل الروبل ديناميكيته وفق حركة أسواق الأصول عالية المخاطر. إذ أدى اتفاق «أوبك+» الجديد بمشاركة روسيا إلى رفع أسعار النفط من أدنى المستويات، كما رافقته سياسات غير مسبوقة اتبعتها المصارف المركزية العالمية لخفض أسعار الفائدة الأساسية وضخ أموال طائلة في الاقتصاد لمواجهة تراجع نشاط الأعمال. وأدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات في الأصول المدرجة بالروبل». وطوال هذه السنة، لم يبق المصرف المركزي الروسي بمنأى عن تخفيف السياسة النقدية، إذ خفض سعر الفائدة الأساسية بضع مرات، لتستقر عند نسبة 4,25 في المائة، وهو أدنى مستوى لها تاريخياً.

ويعلق غويخمان على سياسات المركزي الروسي في عام 2020، قائلاً: «جاء ذلك عاملاً لإضعاف الروبل بسبب تراجع العوائد عليه من جانب، ولكن من جانب آخر، شكل خفض الفوائد على القروض دعماً للاقتصاد وزيادة الطلب على الروبل ودعم سعر صرفه. وفي الربع الأخير من العام، أضيفت إلى ذلك عوامل جديدة مثل ترقب بدء حملات التطعيم ضد كورونا، مما سيساعد في تجاوز التداعيات السلبية للجائحة وزيادة نشاط الأعمال والنمو الاقتصادي».

أما العوامل الرئيسية التي قد يكون لها تأثير على أداء الروبل الروسي مع بداية عام 2021، فيلخصها الخبير المالي في الظروف الخارجية مثل الميل العام للأسواق إلى المخاطرة، والوضع مع الجائحة والتطعيم، وخطاب العقوبات، وطلب المستثمرين على الأصول الروسية، وما إذا كانت وزارة المالية الروسية ستستأنف شراء العملة الصعبة لإيداعها في الاحتياطات بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من المخاطر المخيمة على اقتصاد روسيا وعملتها، إلا أن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، اعتبر أن الاقتصاد الروسي سجل تراجعاً أقل منه في الدول الأخرى بفضل ما قال إنه «المساعدة الجراحية المدققة»، في إشارة إلى دعم الدولة لمختلف قطاعات الأعمال وفئات السكان الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة. وقال بيسكوف في حديث للتلفزيون الروسي يوم الأحد الماضي: «لننظر إلى تلك الدول التي ضخت مئات المليارات وحتى التريليونات من العملة في اقتصاداتها. هل أنقذ ذلك اقتصادهم والاقتصاد العالمي من التراجع بنسبة 4 في المائة؟»

من جهته، أعرب وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، عن اعتقاده بأن استعادة نشاط الأعمال هي المهمة الرئيسية في روسيا في عام 2021. ويعد القطاع الخدمي في روسيا، شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم، القطاع الأكثر تضررا من جائحة كورونا التي أسفرت عن فرض نظام الإغلاق الكلي لبضعة أشهر في الربيع الماضي لمنع تمدد الوباء. ويذكر أن الاقتصاد الروسي يعتمد في الأداء الاقتصادي على مستويات أسعار النفط والغاز.

البنك المركزي الروسي خفض الفائدة عدة مرات لمساعدة الاقتصاد

محل صرافة في موسكو (Getty)

حزب ترامب يساوم بـ«شيك الألفي دولار»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بينما كانت أعين ملايين الأميركيين تتطلع لموافقة مجلس الشيوخ على اقتراح الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب بزيادة قيمة المدفوعات النقدية المباشرة الممنوحة للمواطنين ضمن حزمة الإغاثة الخارجية مثل الميل العام للأسواق إلى المخاطرة، والوضع مع الجائحة والتطعيم، وخطاب العقوبات، وطلب المستثمرين على الأصول الروسية، وما إذا كانت وزارة المالية الروسية ستستأنف شراء العملة الصعبة لإيداعها في الاحتياطات بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من المخاطر المخيمة على اقتصاد روسيا وعملتها، إلا أن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، اعتبر أن الاقتصاد الروسي سجل تراجعاً أقل منه في الدول الأخرى بفضل ما قال إنه «المساعدة الجراحية المدققة»، في إشارة إلى دعم الدولة لمختلف قطاعات الأعمال وفئات السكان الأكثر عرضة لتداعيات الأزمة. وقال بيسكوف في حديث للتلفزيون الروسي يوم الأحد الماضي: «لننظر إلى تلك الدول التي ضخت مئات المليارات وحتى التريليونات من العملة في اقتصاداتها. هل أنقذ ذلك اقتصادهم والاقتصاد العالمي من التراجع بنسبة 4 في المائة؟»

من جهته، أعرب وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، عن اعتقاده بأن استعادة نشاط الأعمال هي المهمة الرئيسية في روسيا في عام 2021. ويعد القطاع الخدمي في روسيا، شأنها في ذلك شأن جميع دول العالم، القطاع الأكثر تضررا من جائحة كورونا التي أسفرت عن فرض نظام الإغلاق الكلي لبضعة أشهر في الربيع الماضي لمنع تمدد الوباء. ويذكر أن الاقتصاد الروسي يعتمد في الأداء الاقتصادي على مستويات أسعار النفط والغاز.

الديمقراطية بمجلس الشيوخ يوم الثلاثاء بإجراء تصويت سري على اقتراح ترامب في المجلس، قبل أن يعود ويتقدم بمشروع قانون يسمح بدفع المبلغ للمواطنين، وفي نفس الوقت يعدل تشريع 230 الذي وفر الحماية القانونية لمنصات التواصل الاجتماعي واعتبره ترامب مهدداً للأمن القومي للبلاد.

وفي إطار مساومته للديمقراطيين على تعديل قيمة المدفوعات النقدية للمواطنين، الذين يعاني عشرات الملايين منهم من تبعات الجائحة، وما تسببت فيه من فقدان وظائفهم وتراجع مدخراتهم، وعجز بعضهم عن دفع قيمة الإيجار أو أقساط قروض الرهن العقاري المستحقة عليهم، أو توفير الغذاء الضروري لأسرهم في بعض الأحيان، اشترط ماكونيل لإقرار مبلغ الألفي دولار الذي اقترحه ترامب أن يتم تشكيل لجنة لتقصي حقائق ما حدث من تجاوزات في انتخابات الرئاسة التي أجريت قبل ما يقرب من شهرين وفاز بها المنافس الديمقراطي.

واعتبر الحزب الديمقراطي أن ماكونيل ورئيسه يحاولان فرض بعض الإملاءات التي لا علاقة لها بحزمة الإغاثة، في وقت يحتاج فيه الأميركيون للمساعدة العاجلة. وقال تشومر في حوار مع محطة سي بي سي للأخبار «لو أصر ماكونيل على تكبيل قانون المدفوعات النقدية المقترح بأمور حزبية غير مرتبطة بالموازنة، فلن يساعد ذلك الأسر الأميركية التي تعاني بطول البلاد وعرضها، ولن يتم إقرار الزيادة المطلوبة»، مضيفاً أن ما يفعله ماكونيل «هو مجرد محاولة لحرمان الأميركيين من الألفي دولار».

ونفى فرنش هيل، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أركنساس، اتهامات الديمقراطيين، مشيراً إلى أن ما يفعله ماكونيل حالياً «هو نفس ما اعتاد فعله خلال السنوات الأربع الماضية، حيث يقترح عليه ترامب أمراً ما، فيقوم بإعداده في صورة قانون يتم التصويت عليه داخل المجلس». وأكد هيل أنه من الضروري أن يأخذ بعين الاعتبار كل ما تم إقراره داخل حزمة الإغاثة، والتي شملت بالإضافة إلى 600 دولار من المدفوعات النقدية، مليارات الدولارات التي ستُقدم للشركات الصغيرة والتي ستسمح لها بالحفاظ على العمالة وإعادة تعيين من تم تسريحهم، كما تأمينات البطالة الاستثنائية التي تم توفيرها من جديد، وإنشاء صندوق لمساعدة غير القادرين على دفع إيجارات منازلهم، ومد فترة الحماية من الإخلاء حتى نهاية شهر يناير / كانون الثاني».

إعانات الجائحة ضحية للتجاذبات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري

الرئيس ترامب يقضي آخر إيامه في البيت الأبيض (Getty)

رؤية

اتفاقية التجارة بين تركيا وبريطانيا... لصالح من؟

عبد الحافظ الصاوي

تجاوز الصعاب، هو الإنجاز المهم في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الجديدة بين تركيا وبريطانيا، فمنذ شهور كانت تحليلات تذهب لصعوبة توقيع مثل هذه الاتفاقية، لاعتبارات تجارية وسياسية، حيث إن بريطانيا ترتب أوراقها النهائية لمغادرة الاتحاد الأوروبي، بينما تركيا تربطها اتفاقية اتحاد جمركي بالاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا بد من المحافظة عليه، وإلا ستنهار مصالحها مع الاتحاد، شريكها التجاري والاقتصادي الأول. وأتى توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أنقرة ولندن يوم 29 ديسمبر/كانون الأول 2020، لينهي إرهاصات الفشل، والعقبات التي كان يتوقعها خبراء سياسة وتجارة. إبرام الاتفاقية خطوة مهمة للبلدين، في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل عام، ولكلا البلدين بشكل خاص، سواء في ما يتعلق بتداعيات جائحة كورونا، أو في ظل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكذلك التحديات المتعددة التي تواجهها تركيا في محيطها الإقليمي.

ومهدت لتوقيع الاتفاقية حالة التلاقي السياسي بين كل من أنقرة ولندن خلال الفترة الماضية، حيث كانت بريطانيا دومًا تدافع عن موقف تركيا في خلافاتها في الاتحاد الأوروبي، كما استنكرت مبكرًا الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا عام 2016، ولا تتفق بريطانيا دائما مع العديد من الدول الأوروبية حول موقفها من ممارسات حكومة العدالة والتنمية، في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أن التوقيع يعني أن الطرفين استطاعا أن يتجاوزا الخلافات السياسية التي كانت تقف عقبة أمام هذه الاتفاقية، بسبب الخلاف التركي مع كل من الاتحاد الأوروبي وأميركا، نظرًا لشراء تركيا المنظومة الدفاعية الروسية، وكذلك سياستها تجاه منطقة شرق المتوسط تجاه اليونان، وإصرار أنقرة على أن تحافظ على حقوقها في حقول الغاز هناك. لكن مما يُسهل أن تؤتي هذه الاتفاقية ثمارها بشكل كبير، في الأجل القصير، أن الطرفين، كانا يتعاملان على الصعيد التجاري والصناعي، وفق شروط الاتحاد الأوروبي، وكان بينهما تعاملات تجارية واستثمارية جيدة، وبالتالي سيتم تفعيل الاتفاقية في أقرب وقت، وهو ما أكدته وزيرة التجارة التركية، روهصار بكجان، التي أعلنت قبل أيام أن الاتفاقية ستكون جاهزة في مطلع عام 2021.

ماهية منطقة التجارة

منطقة التجارة الحرة بين بلدين، وفق الإقليمية الجديدة، ليست نطاقًا جغرافيًا مشتركًا، كما يتخيل البعض، ولكن تعني إزالة العوائق الجمركية أمام سلع البلدين، ووصول البلدين إلى اتفاق لإعفاء منتجات كل منهما من الضرائب الجمركية، خلال مدة معينة، حتى تصل إلى صفر، أو قد تصل إلى صفر دون الحاجة لمرحلة انتقالية. والاتفاق الذي وقع بين تركيا وبريطانيا يشمل السلع الصناعية والزراعية، ويعد هذا الاتفاق تنافسيًا بشكل كبير، نظرًا لأن كلا البلدين لديه قدرات متميزة في قطاعي الصناعة والزراعة، وبالتالي ستكون المنافسة على أشدها لاستفادة كل من الاقتصادين من أسواق الآخر.

العلاقات الاقتصادية

فور توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وبريطانيا، انتشرت أرقام حول قيمة التجارة السلعية بين البلدين، وأنها تدور حول 25 مليار دولار عام 2019، بينما معهد الإحصاء التركي، يظهر أن حجم التبادل التجاري بحدود 16,2 مليار دولار، منها 10,8 مليارات دولار صادرات سلعية تركية لبريطانيا، ونحو 5,4 مليارات دولار، واردات سلعية لتركيا من بريطانيا.. وبذلك يكون الميزان التجاري لصالح تركيا بتحقيق فائض تجاري بنحو 5 مليارات دولار. وتتمثل الصادرات التركية لبريطانيا في الذهب، المنسوجات والملابس الجاهزة، الآلات الكهربائية، السيارات، قطع الغيار، منتجات الحديد والصلب، الأسلاك والكابلات، بينما واردات تركيا من بريطانيا تتمثل في محركات الديزل، السيارات، الحديد، المنتجات الطبية والصيدلانية. ويلاحظ أن الصادرات التركية، وإن كانت تزيد عن وارداتها من بريطانيا من حيث القيمة، إلا أن الصادرات السلعية التركية لبريطانيا تتسم بأنه تغلب عليها السلع التقليدية، والتي تحقق قيمة مضافة ضعيفة، بينما الصادرات البريطانية تتسم بالقيمة المضافة العالية من خلال محركات الديزل، والمنتجات الدوائية والصيدلانية، أما على صعيد الاستثمار، فحسب بيانات وزارة الخارجية التركية، إن الاستثمارات البريطانية في تركيا خلال الفترة من 2002 – 2017، بلغت نحو 9,8 مليارات دولار، بينما استثمارات تركيا في بريطانيا بلغت 2,3 مليار دولار.

دلالات الاتفاق

السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وإن كان الاتفاق له طابع اقتصادي بشكل أكبر، إلا أن جوانبه السياسية لا تخفى على أحد.. ففي الوقت الذي يحاول البعض حشد الدول الأوروبية ضد تركيا بسبب سياستها في ليبيا ومنطقة شرق المتوسط، نجد أن تركيا نجحت في إيجاد مصالح مشتركة، مع بريطانيا صاحبة المكانة البارزة في القارة الأوروبية. كما أن قبول تركيا الدخول في منطقة تجارة حرة مع دولة ذات اقتصاد كبير مثل بريطانيا، يعكس استعداد تركيا لخوض منافسة شرسة مع اقتصاد يملك ناتجًا محليًا يصل إلى نحو ثلاثة أضعاف اقتصادها، ويعكس تحديا كذلك أمام تركيا، لرفع كفاءة قطاعها الصناعي والزراعي للمنافسة على السوق البريطاني. ولن تكون بريطانيا في موقف المتفرج في هذه الاتفاقية، فهي تنظر إلى السوق التركي باعتباره واحدًا من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لكبر عدد السكان، الذي يزيد عن 83 مليون نسمة. ويلا شك أن هناك مزايا أخرى لتواجد الاستثمارات البريطانية في السوق التركي، ومنها رخص اليد العاملة، مما يعطي السلع المنتجة في تركيا ميزة تنافسية، سواء في السوق البريطاني أو غيره من الأسواق التي تستهدفها هذه الاستثمارات.

وبشكل عام، مثل خبر الإعلان عن توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة بين تركيا وبريطانيا، حالة من التفاؤل لدى رجال الأعمال الأتراك، بعد موجات تحديات كورونا، ومؤشرات اقتصادية سلبية في مجالات التضخم والبطالة وتراجع قيمة العملة الوطنية، لكن مع توقيع الاتفاق، والإعلان عنه، انعكس ذلك إيجابيًا على سعر الليرة التركية، وكذلك البورصات، كما أنه سيجعل رجال الأعمال الأتراك يعيدون حساباتهم ويرتبون أجندتهم للدخول بشكل أكبر للسوق البريطاني.